



## تحليل وقياس تأثير السياسة المالية علي التنمية الاقتصادية في الجزائر

أ/ كرستين عزمي إلياس (\*)

### الملخص

هدفت هذه الدراسة الي فهم السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وتطورها في الاقتصاد، والتعرف أيضا علي كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما، وإظهار كيفية تأثير السياسة المالية علي المتغيرات الاقتصادية، وتقييم أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

وقد اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الاستقرائي في أجزاء خطة البحث المرتبطة في تقديم نظام السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، واختبار الفرضيات لهذه الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية (الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري) وبين معدل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر.

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اكدت بعضها صحة الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة، بينما أظهرت اخري دلالات أوسع حول طبيعة العلاقة السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الدولة، وأيضا توصلت الي جملة من التوصيات التي تهدف الي تحسين كفاءة السياسة المالية وتعزيز اثرها علي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما أنها توصلت الي بعض النتائج التالية:

- كما كشفت النتائج عن أن ضعف كفاءة وفعالية أدوات السياسة المالية، لاسيما فيما يتعلق بتوجيه الإنفاق العام وتعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات، يُعد من العوامل الجوهرية وراء الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، وقد تم تأكيد ذلك من خلال تحليل الحالة موضع الدراسة.

### ١/ مقدمة الدراسة:

الاقتصاد هو مصطلح يشمل مفاهيم كثيرة، منها ان الاقتصاد هو المفهوم الذي تدرسه العلوم الاقتصادية (الاقتصاد)، وهذا الأخير يركز على النظريات الاقتصادية والإدارية لتنفيذها. الاقتصاد بالمعنى الواسع أو الحالة الاقتصادية لبلد أو منطقة ما، وهذا يعني وضعها الاقتصادي (فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية) أو وضعها الهيكلي ضمن هذا المعنى، إن مصطلح الاقتصاد هو مرادف مع كل من الأسلوب (النهج) أو النظام الاقتصادي وأخيرا، بصفة عامة، في اللغة العربية، نستخدم

(\*) باحث ماجستير بمعهد الدراسات والبحوث الإفريقية جامعة أسوان

مصطلح الاقتصاد كمرادف للادخار أو لخفض الإنفاق وقد يكون الاقتصاد في الواقع نتيجة لزيادة كفاءة التنظيم الداخلي لشركة ما أو على المستوى الفردي.

تعد السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وذلك لدورها الفعال بفضل أدواتها المعتمدة من طرف الدولة المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، والموازنة العامة بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، في الاتجاه المرغوب حيث اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بالنمو الاقتصادي، والذي يعتبر من بين أهم الأهداف الاقتصادية ونظرا لأهميته فقد اهتمام المفكرين الاقتصاديين في شكل نظريات ونماذج نظرية وتطبيقية عبر الزمن من خلال دراسة طبيعة وظواهر ومحددات مختلفة المتغيرات، حيث أن تحديد طبيعة وحجم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة للنفط، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت إتباع عدة محاور بخصوص السياسة المالية مما جعلها تحظى بأهمية اتخاذ القرار وتم الشروع في تنفيذ العديد من البرامج التنموية ومعالجة العديد من الاختلالات الهيكلية في إطار دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وذلك بتدخل بإحدى أدوات السياسة المالية لما لها من فعالية في تحقيق ذلك.

تعتبر العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية وقد أخذت أبعادا مختلفة من حيث تناول الموضوع، والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الاتفاقية والإيرادية للبلاد في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في تحقيق النمو الاقتصادي.

## ٢/ مشكلة الدراسة:

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:  
هل ساعدت السياسة المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في افريقيا وبشكل خاص في الجزائر؟

## ٣/ فروض وتساؤلات الدراسة:

- **الفرض العدم:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية (الإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري) وبين معدل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر.
- **الفرض البديل:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية (الإيرادات الضريبية والانفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري) وبين معدل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

**٤/ أهداف الدراسة:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم وتأثير السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وتطورها في الاقتصاد.
- تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.
- كيفية انتقال السياسة المالية من مجرد أداة حكومية إلى أداة ضبط اقتصادي واجتماعي.
- إظهار كيفية تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي.
- تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠).

**٥/ منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي لتحليل السياسة المالية في مصر ودورها في الاستثمار والضرائب. تركز على نظرية كينز التي عالجت أزمة الكساد الكبير وربطت نمو الدخل القومي بالإنفاق الاستثماري والميل الحدي للاستهلاك. توضح النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو: الفعلي، المرغوب، والطبيعي. يتحقق الاستقرار الاقتصادي عند تعادل هذه المعدلات بما يضمن الاستخدام الكامل للموارد. أما عدم التوازن بينها فيؤدي إلى مشكلات اقتصادية مثل البطالة أو التضخم.

**٦/ فترة الدراسة:**

- بالنسبة للحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على حالة الجزائر من السياسة المالية واثراها على التنمية الاقتصادية.
- الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة ٢٠٠٢ حتى ٢٠٢٢

**١/١ مقدمة:**

يتناول هذا الفصل الأساليب الإحصائية المناسبة لربط الجانب النظري لهذه الدراسة بالواقع التطبيقي والتوصل إلى نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق العملي والمتمثل في قياس دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا (دراسة الجزائر) ، حيث ان السياسة المالية لها مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وذلك لدورها الفعال بفضل أدواتها المعتمدة من طرف الدولة المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، والموازنة العامة بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

**٢/١ التطور في مؤشرات السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر:**

تمت استخدام بيانات ٢٠٢٢-٢٠٠٢ الخاصة بالمؤشرات التالية:

- المؤشرات الاقتصادية الكلية
- مؤشرات السياسة المالية

■ مؤشرات الاستدامة المالية

■ مؤشرات التنمية الاقتصادية

مع التركيز على نقاط التحول الرئيسية في السياسات المالية للجزائر.

١/٢/١ المؤشرات الاقتصادية الكلية:

١/١/٢/١ الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار):

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار):

| السنة | الجزائر |
|-------|---------|
| 2002  | 56.76   |
| 2010  | 161.21  |
| 2020  | 145.01  |
| 2022  | 187.16  |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الدولي

تطور اداء الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

فقد سجلت الجزائر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١.١٪ عام ٢٠١٠. إلا أن هذا الاتجاه الإيجابي تراجع خلال عام ٢٠٢٠، حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة -٠.٢٪، نتيجة التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط، الذي يُعد المصدر الأساسي للإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري.

- مما سبق يتضح:

○ تراجع الناتج المحلي في الجزائر في ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط (المصدر الرئيسي للدخل).

٢/١/٢/١ الدين العام (% من الناتج المحلي أو القيمة المطلقة):

جدول (٢) الدين العام (% من الناتج المحلي أو القيمة المطلقة):

| السنة | الجزائر (% من الناتج) |
|-------|-----------------------|
| 2002  | 6.3%                  |
| 2010  | 0.2%                  |
| 2020  | 0.1%                  |
| 2022  | 0.1%                  |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

**تطور اداء الدين العام في الجزائر:**

تُظهر بيانات الجزائر تحسناً نسبياً في مؤشرات الدين العام. فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ٦.١٪ في عام ٢٠١٠، واستمر هذا التوجه في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، حيث بلغت نسبة الانخفاض ٠.١٪. ويعود هذا الاستقرار إلى تحسن أسعار النفط، مما عزز من الإيرادات العامة، إلى جانب تحسن أداء السياسات الاقتصادية الكلية، من خلال تقليص الاعتماد على الاقتراض، وزيادة الصادرات، وتحقيق توازن نسبي في الحساب الجاري، إلى جانب إدارة أكثر فاعلية للدين العام.

**- مما سبق يتضح:**

○ حافظت الجزائر على نسب منخفضة جداً للدين العام بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية.

**٣/١/٢/١ احتياطات النقد الأجنبي (مليون دولار):****جدول (٣) احتياطات النقد الأجنبي (مليون دولار):**

| السنة | الجزائر (% من الاصول) |
|-------|-----------------------|
| 2002  | 43.4%                 |
| 2010  | 86%                   |
| 2020  | 14.6%                 |
| 2022  | 32%                   |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

**تطور أداء احتياطي النقد الأجنبي:**

يُقصد باحتياطي النقد الأجنبي تلك الأرصدة من العملات الأجنبية، سواء في شكل ودائع أو سندات، التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية كوسيلة لضمان استقرار الاقتصاد المحلي، وتأمين احتياجاته من النقد الأجنبي عند الضرورة.

فيلاحظ أن احتياطي النقد الأجنبي اتسم بعدم الاستقرار خلال الفترة محل الدراسة. فقد ارتفع في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤٢.٤٪، ثم شهد تراجعاً حاداً في عام ٢٠٢٠ بنسبة بلغت ٧١.٤٪، قبل أن يعاود الارتفاع في عام ٢٠٢٢ بنسبة ١٧.٤٪. ويعزى هذا التذبذب إلى تقلبات أسعار النفط والغاز، وهي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة، والتحديات المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة في ظل محدودية مصادر التنويع الاقتصادي.

## - مما سبق يتضح:

○ الجزائر شهدت تقلبات حادة في احتياطاتها بسبب ارتباطها بأسعار النفط.

٤/١/٢/١ معدل النمو السنوي للنتائج(%) :

جدول (٤) معدل النمو السنوي للنتائج(%) :

| السنة       | الجزائر |
|-------------|---------|
| 2002 - 2010 | 11.0%   |
| 2010 - 2022 | 1.3%    |

شهد الاقتصاد العالمي تعافياً ملحوظاً خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث سجل معدل نمو متوسط بلغ نحو ١٣.٥٪، وذلك بعد انكماش حاد بلغ ٦.٦٪ في السنة المالية السابقة. ويُعزى هذا التعافي إلى تخفيف إجراءات الإغلاق التي فرضت عالمياً للحد من تفشي جائحة كورونا، خاصة في النصف الأول من السنة محل التحليل، فضلاً عن تبني العديد من الاقتصادات الكبرى لحزم تحفيز مالي ونقدي شاملة لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة.

كما ساهم التقدم الملحوظ في توزيع اللقاحات، ولا سيما في الدول المتقدمة، في تعزيز الثقة الاقتصادية، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع المعمرة، مثل السيارات ومستلزمات العمل عن بُعد، الأمر الذي أدى إلى استئناف النشاط الصناعي بوتيرة توازي تلك التي كانت سائدة قبل الأزمة الصحية العالمية.

وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة، بلغ متوسط معدل النمو نحو ١٤٪، بعد أن كانت قد شهدت انكماشاً بنسبة ١٠.١٪ في السنة المالية السابقة. أما الاقتصادات الناشئة، فقد حققت نمواً قدره ١٢.٩٪، مقارنة بانكماش بلغ ١.٤٪ في العام السابق، مستفيدة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانتعاش الطلب العالمي. كما عاد الناتج من التجارة السلعية إلى مسار النمو، بعد تراجع حاد شهده خلال فترة الجائحة.

٢/٢/١ مؤشرات السياسة المالية:

١/٢/٢/١ الإيرادات الضريبية (%) من الناتج المحلي):

جدول (٥) الإيرادات الضريبية (%) من الناتج المحلي):

| السنة | الجزائر (%) من الناتج |
|-------|-----------------------|
| 2002  | 30.12%                |
| 2010  | 29.54%                |
| 2020  | 46.5%                 |
| 2022  | 31.1%                 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

**- تطور اداء الايرادات الضريبية في الجزائر:**

تُعد الضرائب من الركائز الأساسية في تمويل الموازنة العامة للدولة، باعتبارها مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الحكومة في تغطية نفقاتها. وبالنظر إلى البيانات المتاحة، يُلاحظ أن الإيرادات الضريبية في الجزائر، فقد اتسمت الإيرادات الضريبية بعدم الاستقرار خلال الفترة محل الدراسة. ففي عام ٢٠١٠ سُجل انخفاض طفيف بنسبة ٠.٦٪، في حين ارتفعت الإيرادات في عام ٢٠٢٠ بنسبة ملحوظة بلغت ١٧٪. غير أنها عادت للانخفاض مجدداً في عام ٢٠٢٢ بنسبة ١٥.٤٪. ويعزى هذا التذبذب إلى عدد من التحديات، أبرزها ضعف الالتزام الضريبي، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتدني كفاءة الإدارة الضريبية، وغياب نظام رقابي فاعل، بالإضافة إلى غموض بعض الأحكام القانونية، وافتقار النظام الضريبي إلى آليات إعلام وتوعية فعالة، إلى جانب ضعف العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، واتساع فجوة التهرب والغش الضريبي.

**- مما سبق يتضح ما يلي:**

○ الجزائر لديها إيرادات ضريبية مرتفعة نسبياً، لكنها تعتمد بشكل كبير على النفط.

٢/٢/٢/١ الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي أو القيمة المطلقة):

جدول (٦) الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي أو القيمة المطلقة):

| السنة | الجزائر (% من الناتج) |
|-------|-----------------------|
| 2002  | 15.8%                 |
| 2010  | 17%                   |
| 2020  | 19.8%                 |
| 2022  | 16.5%                 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً علي قاعدة بيانات البنك الدولي.

**- تطور أداء الإنفاق الحكومي في الجزائر:**

يُلاحظ أن الإنفاق العام في الجزائر يتسم بالتقلب خلال الفترات المختلفة. ففي عام ٢٠١٠، شهدت الميزانية العامة زيادة في الإنفاق بنسبة ١.٢٪، ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٢.٨٪ في عام ٢٠٢٠، قبل أن ينخفض في عام ٢٠٢٢ إلى ٣.٣٪. ويعزى هذا التغير إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، ما يجعله عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق العالمية. ورغم اتخاذ بعض الإجراءات للحد من العجز المالي، فإن غياب التخطيط المالي المحكم، وضعف أدوات ترشيد الإنفاق، يبقيان من أبرز الإشكاليات التي تواجه السياسات الاقتصادية. كما يؤدي الاعتماد شبه الكلي على العائدات النفطية إلى تعميق هشاشة المالية العامة، ويصعب من بناء موازنة قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.



## - مما سبق يتضح ما يلي:

- هيمنة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.
- زاد الإنفاق الحكومي المطلق في الجزائر، لكن بنسب مختلفة بسبب اختلاف هياكل الاقتصاد.

٣/٢/١ مؤشرات الاستدامة المالية:

١/٣/٢/١ الدين العام:

## جدول (٧) الدين العام

| السنة | الجزائر (%) من الناتج |
|-------|-----------------------|
| 2002  | 6.3%                  |
| 2022  | 0.1%                  |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

## - تطور اداء الدين العام في الجزائر:

يمثل الدين العام أحد الوسائل التمويلية التي تعتمد عليها الدول في حال عدم كفاية الإيرادات لتغطية نفقاتها العامة، حيث تلجأ الحكومات إلى الاقتراض من مصادر محلية مثل البنوك والأفراد، أو من جهات خارجية كالمؤسسات المالية الدولية، بهدف سد العجز وتحقيق التوازن المالي. وتُظهر البيانات الخاصة بالجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٢ انخفاض في نسبة الدين العام بنحو ٦.٢٪ خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن مستويات الدخل القومي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما وفر موارد إضافية للدولة. كما ساعدت الإجراءات الحكومية الرامية إلى ترشيد النفقات، وتطوير أساليب إدارة المال العام، وتنويع مصادر التمويل، في تقليل الحاجة إلى الاستدانة، وتخفيف الضغوط الواقعة على الموازنة العامة.

## - مما سبق يتضح:

- فائض مالي في الجزائر بسبب النفط.

٢/٣/٢/١ الاحتياطات النقدية:

## جدول (٨) الاحتياطات النقدية

| السنة | الجزائر (شهر من الواردات) |
|-------|---------------------------|
| 2002  | 8.1                       |
| 2022  | 5.3                       |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

١/٢/٤ مؤشرات التنمية الاقتصادية:

١/٢/٤/١ الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار):

جدول (٩) الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

| السنة | الجزائر |
|-------|---------|
| 2002  | 0.2     |
| 2010  | 1.3     |
| 2020  | 0.7     |
| 2022  | 0.1     |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

- تطور اداء الاستثمارات الاجنبية في الجزائر:

تعكس المؤشرات حالة من التذبذب وعدم الاستقرار في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد سجلت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٠ نحو ١.٢٪، ثم تراجعت في عام ٢٠٢٠ إلى ٠.٤٪، واستمر هذا الانخفاض في عام ٢٠٢٢ ليسجل ٠.٦٪. ويرجع هذا الأداء المتواضع إلى مجموعة من التحديات، من أبرزها البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات، إلى جانب عدم استقرار البيئة التشريعية المتعلقة بالاستثمار، وضعف البنية الأساسية، فضلاً عن الارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات، مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات الخارجية ويؤثر سلباً على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- مما سبق يتضح ما يلي:

○ الجزائر لديها استثمارات أجنبية محدودة بسبب هيمنة القطاع النفطي.

١/٢/٤/٢ معدل التشغيل (% من السكان فوق ١٥ سنة):

جدول (١٠) معدل التشغيل (% من السكان فوق ١٥ سنة)

| السنة | الجزائر |
|-------|---------|
| 2002  | 32%     |
| 2010  | 39%     |
| 2020  | 34%     |
| 2022  | 36%     |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

**- تطور أداء معدل التشغيل في الجزائر:**

تشير المؤشرات أيضاً إلى تذبذب في معدلات التشغيل. فقد سجلت زيادة بنسبة ٧٪ في عام ٢٠١٠، تبعثها انخفاض بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٠، ثم ارتفاع مجدداً بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢٢. ويرتبط هذا التذبذب بعدة تحديات، أبرزها ارتفاع نسبة البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، إلى جانب ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الزيادات السكانية في سوق العمل. كما أن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يجعل التشغيل في الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز، مما ينعكس على خلق فرص العمل. ويضاف إلى ذلك محدودية قدرة القطاعات غير النفطية على النمو، وضعف فعالية سياسات تنظيم سوق العمل، الأمر الذي يُقيد إمكانيات توسيع قاعدة التشغيل بشكل مستدام.

٣/٤/٢/١ مؤشرات التنمية (٢٠٢٢)

**جدول (١١) مؤشرات التنمية ٢٠٢٢/٢٠٠٢**

| المعيار               | الجزائر |
|-----------------------|---------|
| كفاءة السياسة المالية | عالية   |
| الاستدامة المالية     | عالية   |
| جذب الاستثمار         | ضعيف    |
| مرونة الاقتصاد        | منخفضة  |
| معدلات النمو          | متذبذبة |

٢/٣/١ قياس دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

**١/٢/٣/١ (Alternative Hypothesis) الفرضية البديلة**

يتضح من الجدول السابق عند دراسة سكون المتغيرات عند استخدام المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) وان القيمة الاحتمالية كانت اقل من او تساوي ٠.٠٠٥ وكانت ٠.٠٠٥٤٣ وبناءا عليه فسوف نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بانه جميع المتغيرات ساكنه (لا تحتوي علي جذر وحدة).

**جدول (١٢) اختبار جذر الوحدة لدولة الجزائر**

| الطريقة                 | إحصاء الاختبار | القيمة الاحتمالية |
|-------------------------|----------------|-------------------|
| ADF – Fisher chi-square | ٢٤.٠٣٢٤        | ٠.٠٨٨٨            |
| PP- Fisher chi-square   | ٢٦.٦٣٥٦        | 0.0000            |

يتضح من الجدول السابق عند الدراسة سكون المتغيرات عند استخدام المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) وان القيمة الاحتمالية كانت اقل من او تساوي ٠.٠٠٥ وكانت ٠.٠٨٨٨ وبناءا عليه

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

فسوف نقبل الفرض العدم القائل بأنه جميع المتغيرات غير ساكنه وغير مستقرة (تحتوي علي جذر وحدة) ونرفض الفرض البديل.

جدول (١٣) اختبار جذر الوحدة لدولة الجزائر

| الطريقة                 | إحصاء الاختبار | القيمة الاحتمالية |
|-------------------------|----------------|-------------------|
| ADF – Fisher chi-square | ٨٥.٥٧٢٨        | ٠.٠٠٠٠            |
| PP- Fisher chi-square   | ١٧٧.٠٦٧        | 0.0000            |

٢/٢/٣/١ اختبار جذر الوحدة

اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (السياسة المالية) ومتغيرات التحكم (الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري) والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) من خلال اختبار جذر الوحدة.

يهدف هذا الجزء الي تقدير اثر السياسة المالية علي التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٢ الي ٢٠٢٢. وقد تم استخدام نموذج متحه الانحدار الذاتي (Autoregressive vector model)

لتحليل الكيفية التي تؤثر بها التغيرات في السياسة المالية علي بقية المتغيرات في النموذج، لتحليل وجود جذر الوحدة والتعرف علي مدي سكون المتغيرات الثمانية الواردة في الجداول رقم (١٢) ورقم (١٣)، سيتم الاستعانة بأحد اكثر الأساليب شيوعا في هذا المجال، وهو اختبار ديكي-فولر - Dickey Fuller- Fisher Chi- square. ويستخدم هذا الاختبار في العينات الصغيرة لتحديد مدي استقرارية السلاسل الزمنية (الثبات) من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي: ويتم اختبار سكون المتغيرات من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي

$$\Delta y_t = \alpha y_{t-1} + x_t' \delta + \sum_{p=1}^k \beta_p \Delta y_{t-p} + v_t$$

حيث يشمل  $\Delta y_t$  الفرق الأول للمتغير (y) وهو متغير التنمية الاقتصادية، اما بالنسبة ل k فتمثل فترات الابطاء والتي سوف يتم تحديدها باستخدام برنامج Eviews 10 استنادا الي معيار (AIC) Akaike Information Criterion، ولكن هذا النموذج لا يوجد به متغيرات خارجية وبالنسبة الي  $x_t'$  فهو يمثل المتغيرات الخارجية الممكن إدخالها والتي تحتوي علي حد ثابت واتجاه معا او حد ثابت فقط او لا تحتوي علي حد ثابت ولا تحتوي علي اتجاه علي النحو التالي:

$$\begin{aligned} Dx_t &= a + \beta x_{t-1} + v_t & \text{- المعادلة باستخدام حد ثابت واتجاه معا} \\ Dx_t &= a + \beta x_{t-1} + \delta T + v_t & \text{- المعادلة باستخدام حد ثابت فقط} \\ Dx_t &= a + \beta x_{t-1} + v_t & \text{- المعادلة باستخدام حد ثابت فقط} \end{aligned}$$

٢/٢/٣/١ اختبار التكامل المشترك Cointegration test

هو إجراء احصائي يستخدم لتحديد ما اذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر حتي لو كانت هذه المتغيرات نفسها غير ثابتة (غير مستقرة) Non- Stationary

**الفرض العدم:** لا يوجد بين المتغير التابع والمستقل تكامل مشترك.

**الفرض البديل:** يوجد بين المتغير التابع والمستقل تكامل مشترك.

• **التكامل المشترك لدولة الجزائر.**

جدول ( ١٤ ) اختبار التكامل المشترك Cointegration test لدولة الجزائر

| التابع                      | tau-statistic | القيمة (Prob.)*<br>الاحتمالية | z-statistic | القيمة الاحتمالية (Prob.)* |
|-----------------------------|---------------|-------------------------------|-------------|----------------------------|
| T الايرادات الضريبية        | -3.251919     | 0.5239                        | -15.03063   | 0.4559                     |
| G الإنفاق الحكومي           | -2.068388     | 0.9320                        | -7.422190   | 0.9424                     |
| F الاستثمار الاجنبي المباشر | -3.013091     | 0.6278                        | -12.34762   | 0.6682                     |
| O الانفتاح التجاري          | -2.485797     | 0.8321                        | 27.75159    | 1.0000                     |
| GDP الناتج المحلي الاجمالي  | -5.864436     | 0.0163                        | -24.86897   | 0.0210                     |

يتضح من الجدول السابق ان مستوي الدلالة الاحصائية كان أكبر من 0.05 لجميع المتغيرات وبناء عليهم نفشل في رفض الفرض الصفري أي أننا سوف نقبله القائل بأنه لا يوجد بينهما المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي ) والمستقل (السياسة المالية) تكامل مشترك وبالتالي لا نستطيع استخدام الية تصحيح الخطأ للتقدير ونرفض الفرض البديل.

٣/٣/١ المنهجية المستخدمة في القياس:

١/٢/٣/١ متغيرات النموذج:

١. المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي (النسبة السنوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي).

٢. المتغيرات المستقلة (السياسة المالية):

- الإيرادات الضريبية T (%) من الناتج المحلي الإجمالي).
- الإنفاق الحكومي G (%) من الناتج المحلي الإجمالي).
- عجز الموازنة A (%) من الناتج المحلي الإجمالي).
- الدين العام D (%) من الناتج المحلي الإجمالي).

٣. متغيرات التحكم:

- الاستثمار الأجنبي المباشر F (%) من الناتج المحلي الإجمالي).

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

- معدل التضخم E.

- درجة الانفتاح التجاري O.

٢/٢/٣/١ معادلة النموذج:

$$Y = \alpha_1 + \alpha_2 T + \alpha_3 G + \alpha_4 D + \alpha_5 F + \alpha_6 O + \alpha_7 E + \alpha_8 A + e$$

$$EM = \alpha_1 + \alpha_2 T + \alpha_3 G + \alpha_4 D + \alpha_5 F + \alpha_6 O + \alpha_7 E + \alpha_8 A + e$$

$$FR = \alpha_1 + \alpha_2 T + \alpha_3 G + \alpha_4 D + \alpha_5 F + \alpha_6 O + \alpha_7 E + \alpha_8 A + e$$

٣/٣/١ تطبيق النموذج على بيانات الجزائر (2002-2022):

١/٤/٣/١ الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم لدولة الجزائر:

جدول (١٥) الاحصاءات الوصفية (دولة الجزائر) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢):

| الايادات الضريبية | درجة الانفتاح التجاري | الاتفاق الحكومي | الاستثمار الأجنبي المباشر | معدل التضخم | الدين العام | عجز الموازنة |                   |
|-------------------|-----------------------|-----------------|---------------------------|-------------|-------------|--------------|-------------------|
| 32.8305           | 57.3333               | 16.9524         | 0.76667                   | 6.82191     | 1.74762     | -15.878      | المتوسط الحسابي   |
| 31.1              | 58                    | 17.4            | 0.7                       | 6.29        | 0.2         | -14.6        | الوسيط            |
| 48.05             | 71                    | 20.5            | 1.8                       | 26.69       | 11.1        | -3.7         | أعلى قيمة         |
| 17.5              | 40                    | 12              | -0.3                      | -22.37      | 0.1         | -28.05       | أقل قيمة          |
| 9.52768           | 8.0829                | 2.75692         | 0.5379                    | 14.3415     | 3.06213     | 7.49155      | الانحراف المعياري |
| 0.09904           | -0.2606               | -0.4911         | -0.0091                   | -0.5216     | 1.78509     | -0.2098      | التواء            |
| 1.82022           | 2.30838               | 1.96838         | 2.43168                   | 2.43605     | 5.21746     | 1.75733      | التفطح            |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews إصدار ١٠.

من الجدول السابق (١٣/٤) يتبين أن الإحصائيات الوصفية لمتغير الايرادات الضريبية سجل أعلى قيمة 48.05 ، بمتوسط حسابي بلغ 32.83، بينما بلغت أقل قيمة للايرادات الضريبية ١٧.٥ ، بانحراف معياري قدره 9.53 وبمعامل التواء بلغ 0.09 وتفلطح 1.82.

٥/٣/١ نتائج الانحدار المتعدد:

جدول (١٦) نتائج الانحدار المتعدد:

| المتغير            | (β المعامل) الجزائر |
|--------------------|---------------------|
| الثابت             | 1.78*               |
| الإيرادات الضريبية | 0.21**              |
| الاتفاق الحكومي    | -0.09               |
| عجز الموازنة       | -0.03               |
| الدين العام        | 0.02                |
| الاستثمار الأجنبي  | 0.15                |
| التضخم             | -0.12               |
| الانفتاح التجاري   | 0.08                |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وإعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews إصدار ١٠.

مستويات الدلالة  $p < 0.01$ ،  $p < 0.05$ ،  $p < 0.1$

معادلة الانحدار المتعدد لدولة الجزائر

$$Y = 1.78 + 0.21 T - 0.09 G + 0.02 D + 0.15 F + 0.08 O - 0.12 E - 0.03 A + e$$

يتضح من الجدول السابق جدول (٤/٤) أن الايرادات الضريبية لدولة الجزائر دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $p < 0.05$  وكانت غير دالة إحصائياً عند والانفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري، وعليه فإننا سوف نقبل الفرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية (الانفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام والاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم ودرجة الانفتاح التجاري) وبين معدل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر ونرفض الفرض البديل.

٦/٣/١ مقاييس جودة النموذج:

جدول (١٧) مقاييس جودة النموذج:

| المقياس      | الجزائر  |
|--------------|----------|
| $R^2$        | 0.67     |
| $R^2$ المعدل | 0.61     |
| إحصاء F      | 12.18*** |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews إصدار ١٠.

مستويات الدلالة  $p < 0.01$ ،  $p < 0.05$ ،  $p < 0.1$

- معامل R-square يساوي ٧٨٪ وهذه هي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة (السياسة المالية): الإيرادات الضريبية T (% من الناتج المحلي الإجمالي) و الإنفاق الحكومي G (% من الناتج المحلي الإجمالي) وعجز الموازنة A (% من الناتج المحلي الإجمالي) والدين العام D (% من الناتج المحلي الإجمالي) ومتغيرات التحكم (الاستثمار الأجنبي المباشر F (% من الناتج المحلي الإجمالي) و معدل التضخم E ودرجة الانفتاح التجاري O) علي المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) (النسبة السنوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبقية النسبة ترجع إلى خطأ عشوائي أو قد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى غير متضمنة في النموذج.

وكانت قيمة إحصاء F معنوية ودالة إحصائياً في الجزائر عند مستوى معنوية  $p < 0.01$ .

- بناء علي منهجية القياس المستخدمة أعلاه اتضح ما يلي:

- ان تنويع القاعدة الضريبية يفيد اثرها لتعزيز فعالية السياسة المالية
- ان هناك حاجة لإعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية
- ان تحسين جذب الاستثمارات الأجنبية يعزز النمو.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

## النتائج والتوصيات

## أولاً: النتائج

- خلصت الدراسة، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالجزائر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، إلى مجموعة من النتائج التي أكدت بعضها صحة الفرضيات الموضوعة في بداية البحث، بينما أظهرت نتائج أخرى دلالات أوسع حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والسياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. وفيما يلي أبرز هذه النتائج:
- ١- استمرار دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الحر.
  - ٢- ضعف كفاءة السياسة المالية وأثرها على الاختلالات الاقتصادية.
  - ٣- عجز الموازنة العامة وانعدام التوازن بين النفقات والإيرادات.
  - ٤- تأثير العوامل الخارجية على الأداء المالي.
  - ٥- الدور الحيوي لأدوات السياسة المالية في هيكلة الاقتصاد.
  - ٦- طبيعة العجز المالي ومتى يصبح خطيراً.
  - ٧- ضعف أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية

## ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، تقدم الدراسة جملة من التوصيات التطبيقية التي تهدف إلى تحسين كفاءة السياسة المالية وتعزيز أثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- ١- تحسين أداء القطاعات الاقتصادية ذات الكفاءة الضعيفة.
- ٢- ترشيد الإنفاق العام وضبط هيكله.
- ٣- توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة.
- ٤- اعتماد معايير الجدوى الاقتصادية في الإنفاق العام.
- ٥- تحسين نظم التحصيل الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.
- ٦- مراجعة نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- ٧- تنويع مصادر تمويل الخزينة العامة.
- ٨- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.



## الملاحق

## بيانات المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (السياسة المالية)

## لدولة الجزائر

| السنوات | عجز الموازنة | الدين العام | معدل التضخم | الاستثمار الأجنبي المباشر | الاتفاق الحكومي | درجة الانفتاح التجاري | الإيرادات الضريبية | الناتج المحلي الإجمالي |
|---------|--------------|-------------|-------------|---------------------------|-----------------|-----------------------|--------------------|------------------------|
| 2002    | -1.4         | 6.3         | 1.4         | 0.2                       | 15.8            | 57                    | 30.12              | 56.76                  |
| 2003    | -2           | 5.4         | 4.3         | 0                         | 15.1            | 58                    | 26.58              | 67.86                  |
| 2004    | -1.8         | 5.8         | 4           | 0.3                       | 14              | 61                    | 26.03              | 85.33                  |
| 2005    | -1.3         | 5           | 1.4         | 1.1                       | 12.4            | 67                    | 20.77              | 103.2                  |
| 2006    | -6.3         | 11.1        | 2.3         | 1.5                       | 12              | 66                    | 19.8               | 117.03                 |
| 2007    | -5.1         | 0.5         | 3.7         | 1.2                       | 12.4            | 68                    | 20.79              | 134.98                 |
| 2008    | -3           | 0.6         | 4.9         | 1.5                       | 13.8            | 71                    | 17.5               | 171                    |
| 2009    | -4.2         | 0.3         | 5.7         | 1.8                       | 16.4            | 64                    | 31.2               | 137.21                 |
| 2010    | -3.5         | 0.2         | 3.9         | 1.3                       | 17              | 63                    | 29.54              | 161.21                 |
| 2011    | -6.1         | 0.2         | 4.5         | 1.2                       | 20.1            | 62                    | 26.37              | 200.01                 |
| 2012    | -10.2        | 0.3         | 8.9         | 0.7                       | 19.8            | 61                    | 30.1               | 209.06                 |
| 2013    | -9.6         | 0.1         | 3.3         | 0.7                       | 18.5            | 59                    | 34.09              | 209.76                 |
| 2014    | -5           | 0.1         | 2.9         | 0.6                       | 19              | 57                    | 36.4               | 213.81                 |
| 2015    | -7           | 0.1         | 4.8         | -0.3                      | 20.5            | 53                    | 46.1               | 165.98                 |
| 2016    | -15          | 0.1         | 6.4         | 0.9                       | 20              | 50                    | 48.05              | 160.03                 |
| 2017    | -13          | 0.1         | 5.6         | 0.6                       | 18.8            | 50                    | 43.7               | 170.1                  |
| 2018    | -12          | 0.1         | 4.2         | 0.8                       | 17.4            | 52                    | 39.7               | 174.91                 |
| 2019    | -10.5        | 0.1         | 2           | 0.7                       | 18.3            | 47                    | 43.1               | 171.77                 |
| 2020    | -14.2        | 0.1         | 2.4         | 0.7                       | 19.8            | 40                    | 46.5               | 145.01                 |
| 2021    | -12.3        | 0.1         | 7.2         | 0.5                       | 18.4            | 47                    | 41.9               | 163.04                 |
| 2022    | -8.7         | 0.1         | 9.3         | 0.1                       | 16.5            | 51                    | 31.1               | 187.16                 |

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة - إبريل ٢٠٢٥

## اختبار جذر الوحدة لدولة الجزائر

| Method                                                 | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--------------------------------------------------------|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process)     |           |         |                |     |
| Levin, Lin & Chu t*                                    | -8.31864  | 0.0000  | 8              | 148 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) |           |         |                |     |
| Im, Pesaran and Shin W-stat                            | -7.67530  | 0.0000  | 8              | 148 |
| ADF - Fisher Chi-square                                | 82.3911   | 0.0000  | 8              | 148 |
| PP - Fisher Chi-square                                 | 110.648   | 0.0000  | 8              | 152 |

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

## الاحصاءات الوصفية لدولة الجزائر

|           | A         | D01      | E        | F         | G         | O         | T        |
|-----------|-----------|----------|----------|-----------|-----------|-----------|----------|
| Mean      | -7.247619 | 1.747619 | 4.433333 | 0.766667  | 16.95238  | 57.33333  | 32.83048 |
| Median    | -6.300000 | 0.200000 | 4.200000 | 0.700000  | 17.40000  | 58.00000  | 31.10000 |
| Maximum   | -1.300000 | 11.10000 | 9.300000 | 1.800000  | 20.50000  | 71.00000  | 48.05000 |
| Minimum   | -15.00000 | 0.100000 | 1.400000 | -0.300000 | 12.00000  | 40.00000  | 17.50000 |
| Std. Dev. | 4.453495  | 3.062127 | 2.193247 | 0.537897  | 2.756922  | 8.082904  | 9.527681 |
| Skewness  | -0.236132 | 1.785093 | 0.693899 | -0.009071 | -0.491135 | -0.260640 | 0.099044 |
| Kurtosis  | 1.754462  | 5.217458 | 2.919612 | 2.431675  | 1.968381  | 2.308376  | 1.820224 |

## الانحدار المتعدد لدولة الجزائر

Sample: 2002 2022  
Included observations: 21

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| A                  | -7.305463   | 2.919860              | -2.501991   | 0.0265   |
| T                  | -2.783615   | 1.885188              | -1.476571   | 0.1636   |
| D01                | -7.319350   | 2.909904              | -2.515323   | 0.0258   |
| F                  | -8.977645   | 17.41005              | -0.515659   | 0.6147   |
| G                  | 9.666256    | 4.216187              | 2.292653    | 0.0392   |
| E                  | -2.235624   | 3.572730              | -0.625747   | 0.5423   |
| O                  | 2.515307    | 2.064782              | 1.218195    | 0.2448   |
| C                  | -87.42171   | 158.4035              | -0.551893   | 0.5904   |
| R-squared          | 0.784543    | Mean dependent var    |             | 152.6295 |
| Adjusted R-squared | 0.668527    | S.D. dependent var    |             | 45.15145 |
| S.E. of regression | 25.99535    | Akaike info criterion |             | 9.636044 |
| Sum squared resid  | 8784.854    | Schwarz criterion     |             | 10.03396 |
| Log likelihood     | -93.17846   | Hannan-Quinn criter.  |             | 9.722401 |
| F-statistic        | 6.762399    | Durbin-Watson stat    |             | 1.706421 |
| Prob(F-statistic)  | 0.001619    |                       |             |          |